

بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين وتحت إشراف سمو وزير الداخلية اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني تشرع ببناء ٣٠٠ وحدة سكنية برفح

□ مكتب (الجزيرة)
رفح - الخليل - رنتة أحمد



جائت من المساعدات السعودية إلى الشعب الفلسطيني

البرامج الإغاثية التي بلغت أكثر من ٣٧ برنامجاً ومشروعاً إنسانياً. **دعم البرامج التعليمية** وكانت اللجنة السعودية قد أرسلت يوم ٢٢-٧-٢٠٠٦ الدفعة الأخيرة من المنحة السعودية لدعم البرامج التعليمية الفلسطينية عن طريق تحويل مبلغ قدره ٢٨,٤٩٧,٨٤٨ ريالاً إلى حساب منظمة (اليونسكو). وتم تحويل هذا المبلغ للفلسطينيين بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، ووزير الداخلية، المشرف العام على اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني. وأوضح معالي مستشار وزير الداخلية السعودي رئيس اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني، الدكتور ساعد العرابي

الفلسطيني على الدور الكبير والإنساني الذي تقوم به اللجنة السعودية من خلال عدد من البرامج الإغاثية والإنسانية، وعلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنساني في عدد من المجالات التي تسهم في مساعدة المتضررين والمحتاجين، وكان آخرها الموافقة على تحويل بناء ١٠٠ وحدة سكنية بكلفة ستة ملايين وثلاثمائة ألف دولار لإسكان السيدات الأرمال في مدينة الخليل بالضفة الغربية من خلال اللجنة السعودية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشيرة. وتسعى اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني دائماً لتقديم أشكال الدعم لها والمساعدة للشعب الفلسطيني من خلال

بشراخ الشعب الفلسطيني كافة، موجهاً شكره لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز المشرف العام على اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني لتنفيذ هذا المشروع الإنساني. وبين عبد الشافي أنه تم اعتماد الخطط والدراسات التنفيذية لهذا المشروع الذي من المتوقع أن ينتهي العمل بهذا المشروع خلال ثمانية عشر شهراً وفق آليات العمل التي تتناسب مع أهداف اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني مراعياً عن جليل شركة وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية المشرف العام على اللجنة السعودية لإغاثة الشعب

بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وتحت إشراف صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية والمشرف العام على اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني شرعت اللجنة السعودية يوم أمس الخميس ببناء ٣٠٠ وحدة سكنية في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، تم البدء يوم أمس بتسوية الأرض بالساحة مساحتها ٤٠٠ يوم تمهيداً لتنفيذ هذا المشروع الإنساني لستمر المتضررين والمحتاجين.

وأكد هذا النيا خالد عبد الشافي مدير برنامج الأمم المتحدة الإنساني UNDP في قطاع غزة، وقال في تصريح صحافي خاص وصل مكتب (الجزيرة) في فلسطين: إنه تم الشروع في تنفيذ بناء ٣٠٠ وحدة سكنية على أرض مساحتها ٤٠٠ يوم بقيمة ١١ مليون دولار أرضي، للمتضررين والمحتاجين الذين دمرت قوات الاحتلال منازلهم خلال انتفاضة الأقصى المباركة في مدينة رفح، يتمويل من اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني.

وأشار عبد الشافي إلى أن الدعم الذي خصص بموجب الاتفاقية التي وقعت بين اللجنة السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنساني UNDP تشمل تكاليف الإنشاءات، وتكاليف شبكات المياه والصرف الصحي، وأعمال الطرق، والكهرباء، والتجهيزات اللازمة لهذه الوحدات السكنية، للمتضررين والمحتاجين من أبناء الشعب الفلسطيني يعكس بوضوح شمولية اهتمام اللجنة

المصدر : الجزيرة

التاريخ : 16-09-2006 العدد : 12406

الصفحات : 18 المسلسل : 147

الحارثي في تصريح للمرکز الإعلامي للأراضي المقدسة (معلم) أن هذا المبلغ يمثل الدفعة الثانية والأخيرة وفق ما نصت عليه بنود الاتفاقية التي وقعتها الأمير نايف بن عبد العزيز بين اللجنة السعودية، وبين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والمتعلقة بتمويل البرامج التعليمية في فلسطين.

وأشار الحارثي إلى أنه سبق أن حول مبلغ مائتا ألف دولار عند توقيع مذكرة التفاهم، إذ بلغ إجمالي المبالغ المقررة في هذه الاتفاقية ستة وخمسين مليوناً وتسعمئة وخمسة وتسعين ألفاً وستمئة وثمانية وتسعين ريالاً.

وبين الحارثي أن إحدى عشرة جامعة، وثلاثاً وعشرين كلية فلسطينية استفادت من الدفعة الأولى، فيما استفاد منها كذلك ما يزيد على ١٩ ألف طالب فلسطيني تقدموا للحصول على المنحة السعودية، موضحاً أنه سيستفيد من الدفعة الثانية من المساعدات التي تكفلت بها اللجنة السعودية، الطلاب الذين يتقدمون للتسجيل في الفصل الدراسي الأول من السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧م.

وبيّن أن هذه المنحة ستساعد في تمكين أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات الفلسطينيين الأكثر احتياجاً على إكمال دراساتهم الجامعية من خلال تحمل اللجنة السعودية لجزء كبير من الرسوم الدراسية، بالإضافة إلى انعكاس المنحة إيجابياً على الجامعات وكليات المجتمع في ضمان استمرار أداء برامجها التعليمية من خلال تحصيلها للرسوم الدراسية من الطلاب بجانب ما خصصته من دعم لمشروعات وبرامج هذه الجامعات.